



متظاهر يرفع العلم الفلسطيني بالقرب من محكمة العدل الدولية
في لاهاي (نقلًا عن "مكور ريشون")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

- 2 يوعانا غونين: الكارثة المستمرة في غزة حقيقية، إليكم صورة الواقع
تسفي برئيل: الولايات المتحدة تبحث عن سلطة تدير غزة، وفي المقابل، عباس يريد
الحصول على دولة
4
8 موشيه إلعاد: جنوب أفريقيا ليست هي التي تقف حقاً خلف الدعوى القضائية في لاهاي
رون بن يشاي: التصعيد أثبت الحاجة إلى نزع كامل للسلاح من أغلبية المناطق الواقع
جنوبي بيروت ومسافة الـ 5 كلم غير كافية
12

أخبار وتصريحات

- هليفي: بعد أن خاض جنود الجيش الإسرائيلي قتالاً في قطاع غزة، باتوا يعرفون كيف
يفعلون الأمر نفسه في لبنان، إذا ما اضطرت إسرائيل إلى ذلك
14 محافظ بنك إسرائيل المركزي يحث نتنياهو على ملاءمة الميزانية العامة للدولة في ظل
الحرب المستمرة على غزة
15 تقرير: السفير السعودي في بريطانيا: لا نستطيع التطبيع مع إسرائيل من دون قيام دولة
فلسطينية
16

متوفرة على موقع المؤسسة:

<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي - فردان

ص. ب.: 7164 - 11

الرمز البريدي: 1107 2230

بيروت - لبنان

هاتف

(+961) 1 868387 - 814175 - 804959

فاكس

(+961) 1 814193

ipsbeirut@palestine-studies.org

www.palestine-studies.org

يوعانا غونين - صحافي
"هآرتس"، 2024/1/9

الكارثة المستمرة في غزة حقيقية. إليكم صورة الواقع

- منذ نشر الدعوى القضائية التي قدمتها دولة جنوب أفريقيا إلى المحكمة في لاهاي، تركز النقاش العام في إسرائيل - بعضه متخوف، وبعضه ساخر- على الجزء الذي يتناول تفاصيل التصريحات الداعية إلى القتل، والصادرة عن مسؤولين إسرائيليين، بدءاً من بنيامين نتنياهو، مروراً بإيتمار بن غفير، ووصولاً إلى كوبي بيرتس ويانون مغال. وتم تجاهل الجزء المهم والطويل أكثر بكثير: الفصل الذي لا يتطرق إلى التصريحات، إنما إلى الأفعال، وما ارتكبه إسرائيل في غزة خلال الأشهر الماضية.
- قرار الانشغال بالأقوال يتماشى مع روح المرحلة التي تفضل التعامل مع الشكليات، بدلاً من التعامل مع الواقع ذاته. من الأسهل السخرية في شبكات التواصل من تصريحات عميحي إياهو وإياهو سوسان، وبذلك، نبعد أنفسنا عنهم، بدلاً من التطرق إلى الكارثة التي تحدث في غزة. إياهو سوسان كان ستار الدخان الذي منحنا إمكانية الإنكار.
- وفي مقابل التصريحات الصادرة عن أشخاص في مواقع السلطة، والتي أعيد تكرارها، فإن الجزء المتعلق بالوضع في غزة من الدعوى، يقدم لمحة مذهلة عن الواقع الذي يخفيه إعلامنا المجند، ويفضل الإسرائيليون، في أغلبيتهم، عدم رؤيته. لقد جاء في الدعوى أن "موظفين في المؤسسات الإنسانية منذ وقت طويل، وخدموا في مناطق حروب وكوارث حول العالم، يقولون إنهم لم يروا شيئاً يشبه ما يرونه في غزة اليوم". وتنقل الدعوى جزءاً من أقوالهم: "نهاية العالم"، و"جهنم"، و"حرب، كل شيء غير مسبوق".
- وبحسب الدعوى، يُقتل في قطاع غزة كل يوم أكثر من 115 طفلاً. ويقول

المتحدث باسم اليونيسيف جيمس إدار، إن ما يحدث "مقبرة جماعية للأطفال". مضيفاً "في أغلبية النزاعات، نسبة الأطفال من مجمل القتلى هي 20%. هنا وصلت إلى 40%". وفي كل ساعة، تُقتل اثنتان من الأمهات. وحتى وقت تقديم الدعوى، كان عدد القتلى 21 ألفاً، الآن، وصل تقريباً إلى 23 ألفاً، وآلاف المفقودين. أغلبية المستشفيات انهارت، والقليل الذي تبقى يوصف بأنه "مشهد من فيلم رعب": لا أدوية، ولا أدوات تعقيم، ويتم بتر الأطراف نظراً إلى عدم وجود حل آخر، من دون تخدير، وعلى ضوء صغير. يتم علاج المصابين على الأرض المتسخة. والجروح تصبح ملوثة، وملية بالحشرات والذباب. الأطفال يموتون بسبب الإسهال والتلوث.

- وبحسب منظمة الصحة العالمية، فإن 93% من المجتمع الغزي يعاني جرّاء الجوع. و"نسبة عدم الأمان الغذائي هي الأعلى في التاريخ"، منذ بدء استعمال مؤشر الأمن الغذائي في سنة 2004. حتى المياه، فإنها غير موجودة. الأمهات لا تستطعن الإرضاع بسبب الغذاء غير الصحي، وعليهن تحضير حليب للأطفال بمياه ملوثة.

- نحو 355 ألف منزل، أكثر من 60% من أماكن السكن في القطاع تضررت أو دُمرت. وبحسب عشرات الممثلين عن الأمم المتحدة، فإن "حجم الدمار في المنازل والمستشفيات والمدارس والمساجد والمخابز والبنى التحتية والمجاري والكهرباء... يجعل استمرار الوجود الفلسطيني في غزة أمراً مستحيلاً".

- وبحسب الدعوى، فإن عدد "الأطباء والصحافيين والمدرسين والأكاديميين الذين يُقتلون غير مسبق". 311 طبيباً وطاقماً طبياً قُتلوا حتى الآن، و103 صحافيين يشكلون نسبة 73% من الصحافيين الذين قُتلوا في العالم كله في سنة 2023. إسرائيل أيضاً قتلت أكاديميين رياديين، بينهم من يحمل درجة بروفييسور في الطب، أو الهندسة، وأيضاً في الأدب. وبحسب ما قاله رئيس الأونروا فيليب لزريني الشهر الماضي، "لم تتبق لنا كلمات لوصف ما يحدث".

- أحلام الوزير إيلياهو النووية ليست سوى حلم، أمّا الكارثة التي تحدث في غزة، فهي فعلاً حقيقية.

- بدلاً من الهروب إلى الجزء الذي يتحدث عن المجانين في بلادنا، من الأفضل لنا التوقف قليلاً عند الجزء الذي يصف الواقع المجنون الذي يحدث الآن هنا بجانبنا. على ما يبدو، هذا هو الترياق الأكثر فاعلية للأحلام الملوثة المذكورة في الفصل المقبل.

تسفي برئيل - محلل سياسي "هآرتس"، 2024/1/11

الولايات المتحدة تبحث عن سلطة تدير غزة، وفي المقابل، عباس يريد الحصول على دولة

- أمس، قال السفير السعودي في بريطانيا الأمير خالد بن بندر في مقابلة أجرتها معه الـBBC، إن "تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل لن يجري من دون قيام دولة فلسطينية مستقلة"، وأضاف: "لا يمكن أن نعيش بسلام مع إسرائيل من دون دولة فلسطينية". كلام بن بندر، ابن رئيس الاستخبارات السعودية السابق، يعكس الانعطافة في الموقف السعودي منذ نشوب الحرب في غزة، وتجميد مفاوضات التطبيع بين الدولتين. هذه المفاوضات جُمِدت، لكن لم يتم إلغاؤها، بحسب تلمييح وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن هذا الأسبوع، الذي قال بعد زيارته للسعودية، إنه "رأى فرصة" في قيام شبكة علاقات أفضل بين إسرائيل ودول المنطقة.
- حتى نشوب الحرب، استندت الصيغة، التي شكلت قاعدة لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية، إلى 3 ركائز: موافقة أميركية على المساعدة في البرنامج النووي السعودي؛ حلف دفاعي بين الولايات المتحدة والسعودية؛ تفاهم على "تحسين الظروف الحياتية للفلسطينيين". لقد صاغ ولي العهد السعودي محمد بن سلمان البند الثالث بصورة أقل إلزاماً عندما قال في مقابلة مع فوكس نيوز: "نأمل أن يؤدي اتفاق التطبيع مع إسرائيل إلى الدفع قدماً بتخفيف ظروف حياة الفلسطينيين". "التخفيف" ليس دولة فلسطينية مستقلة، و"الأمل بالتخفيف" ليس خطة عمل سياسية. يومها، بدا

- أن "الشرط الفلسطيني" في الموقف السعودي هو، في الإجمال، يطمح إلى وضع علامة V على "القضية الفلسطينية". والمقصود اليوم سياسة تفرض على واشنطن، وعلى إسرائيل والفلسطينيين طرح مخطط واقعي، حتى لو لم يتحقق في وقت قريب، وهو ما يشير إلى بداية استراتيجية سياسية جديدة.
- السعودية لا تريد التدخل في صوغ المخطط "هذا النقاش يجب أن يجري بين إسرائيل والفلسطينيين"، قال بن بندر. لكن عندما سئل عما إذا كان في إمكان "حماس" أن تكون شريكة في بنية الحكم الجديدة، لم يرفض الفكرة بصورة قاطعة، وقال: "هذا يتطلب تفكيراً كثيراً وعملاً كبيراً. في إيرلندا مثلاً، جرى الاعتراف بأكبر حزب هناك، على الرغم من أن أعضاءه، في أغلبيتهم، كانوا في الماضي يُعتبرون "إرهابيين".
- السعودية ليست ضمن نادي الدول المؤيدة لـ "حماس" في الشرق الأوسط. وهي شريكة كاملة مع مصر ودولة الإمارات ضد حركة الإخوان المسلمين، وضد أحفادها، وبينهم "حماس" وحركات دينية - قومية أخرى في الشرق الأوسط. لكنها أيضاً تفهم جيداً الحوار السياسي الدائر بين منظمة التحرير وبين "حماس" في مسألة "اليوم التالي للحرب". وهو الحوار الذي يسعى لتشكيل منظمة تحرير "متجددة"، وليس فقط سلطة فلسطينية "متجددة" كما يطالب الرئيس جو بايدن.
- الزعماء الفلسطينيون الذين يديرون السباق على الرئاسة منذ وقت، أوضحوا علناً أن "حماس" وسائر التنظيمات الفلسطينية التي ليست عضواً في منظمة التحرير، مثل الجهاد الإسلامي، مضطرة إلى أن تكون جزءاً من هذه البنية التنظيمية الجديدة التي ستسفر عن سلطة فلسطينية "متجددة"، في إمكانها إدارة غزة، وبتأييد من الولايات المتحدة. ومن دون هذه الشراكة، لن يكون هناك شرعية للسلطة الفلسطينية، أو لأي كيان فلسطيني آخر يريد أن يحكم غزة. الفجوة بين النظرة السياسية بشأن طابع الزعامة الفلسطينية الجديدة وبين الحاجة الملحة إلى إيجاد حل لمشكلات إدارة غزة، يحاول تجسيدها حالياً زعماء الدول العربية ذات الصلة مع الولايات المتحدة.
- في الأسبوع الأخير، تكثفت الجهود الرامية إلى بلورة إطار عملي لإدارة

فلسطينية لقطاع غزة. وفي يوم الاثنين، "قفز" محمود عباس إلى مصر من أجل تنسيق المواقف مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، قبيل مفاوضاته مع بليكن. في أمس، عباس التقى بليكن، وبحسب التقارير في وسائل الإعلام، كان الحديث متوتراً وغازباً، طلب فيه عباس أن تحرر إسرائيل الأموال التي لديها [الضرائب على المعابر التي تجبها إسرائيل لمصلحة السلطة] والتي تُستخدم من أجل دفع رواتب الموظفين في السلطة، وفي غزة، وجزء منها يُدفع لعائلات "المخربين". كما طالب عباس بوقف إطلاق نار فوري وتعهدات تحصل عليها الولايات المتحدة من إسرائيل بعدم طرد أهالي غزة من القطاع. وعلى ما يبدو، بليكن طلب مثل هذه التعهدات من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وتحدث عن ذلك علناً. وبهذه الطريقة، جعل هذه التعهدات التزاماً بالنسبة إلى الولايات المتحدة نفسها، وليست فقط إزاء الفلسطينيين والأردن ومصر.

● لكن من الواضح لجميع الأطراف أن تنفيذ هذه التعهدات يتطلب تأمين شروط حياة معقولة لأكثر من 2.3 مليون فلسطيني من سكان القطاع؛ وعودة سكان شمال القطاع إلى منازلهم؛ وبدء أعمال إعادة الإعمار من أجل التخفيف من الضائقة المريعة التي يمكن أن تدفع السكان إلى اقتحام الحدود إلى سيناء. وإلى جانب الجهود المبذولة لخلق ظروف حياة كريمة، حتى في الوضع الذي أصبحت أغلبية سكان قطاع غزة من دون مأوى، تسعى الإدارة الأميركية لإنشاء إطار لإدارة حياة المدنيين في اليوم التالي للحرب ونقل السلطة المدنية إلى كيان فلسطيني.

● ومع ذلك، فإن الإدارة نفسها لم تبلور الأطر التي ستسمح بانتقال مثل هذه السلطة إلى الفلسطينيين. على سبيل المثال، ليس واضحاً ما الذي يجب أن تتضمنه خطة "تجديد" السلطة الفلسطينية كي تستطيع القيام بدورها في غزة، وكي تحظى بتأييد أميركي. وهل محمود عباس، الذي يبلغ من العمر 88 عاماً، سيطلب منه أن يكون رئيساً فخرياً فقط، وتحويل صلاحياته إلى رئيس الحكومة؟ وهل سيطلب منه ضخ "دماء جديدة" في السلطة؟ وما هي الاختبارات الإدارية للحكومة؟ وهل السلطة "المتجددة"، إذا نشأت، ستضمن الحصول على مساعدة كبيرة، أميركية أو عربية؟

● لقد سبق أن أوضح عباس لبليكن وللرئيس المصري أنه ضد قيام حكومة خبراء، أو حكومة يفرضها الأميركيون. وقال إنه حتى الحكومة التي تعتمد على إصلاحات إدارية وقانونية جديدة، هي بحاجة إلى موافقة منظمة التحرير، الكيان الذي وقّع اتفاقات أوسلو، والذي أدى إلى قيام السلطة. في هذه الأثناء، علم بأن عباس طلب من السيسي دعوة زعماء التنظيمات الفلسطينية، بينهم "حماس" والجهاد، إلى الاجتماع من أجل مناقشة تركيبة منظمة التحرير "الجديدة". وليس معروفاً ما إذا كان السيسي ينوي مناقشة ذلك، أو إذا كانت "حماس" ستوافق هذه المرة على تبني الشروط التي وضعها عباس من أجل انضمامها إلى منظمة التحرير، أي استعداد "حماس" للانتقال من المقاومة المسلحة إلى "المقاومة السلمية"، والاعتراف بالاتفاقات التي وقّعتها منظمة التحرير، وبينها اتفاق أوسلو الذي يعترف بدولة إسرائيل.

● وحتى قبل الحديث عن طبيعة مثل هذه السلطة وسماتها، لعباس مطلبان أساسيان من الإدارة في واشنطن: وقف إطلاق النار، والبدء بمناقشة قيام دولة فلسطينية مستقلة. في هذه النقطة، حصل على استجابة أميركية عندما أوضح بليكن أنه يؤيد "خطوات ملموسة لإقامة دولة فلسطينية". لكن من غير الواضح ما هو المقصود بـ "خطوات ملموسة". فهل معنى هذا أن واشنطن مستعدة للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي مثل مؤتمر مدريد، للتعبير عن جدتها؟ وهل تستطيع أن تضمن موافقة الحكومة الإسرائيلية، بتركيبتها الحالية، على المشاركة في مثل هذا المؤتمر؟

● لم يكن سهلاً على الأميركيين دفع إسرائيل إلى تقديم تنازلات تكتيكية في مجال المساعدة الإنسانية، أو في مجال حجم العمليات العسكرية. وهم لا يعرفون متى، و/أو كيف ستسمح إسرائيل بعودة سكان شمال القطاع، أو بالأحرى من بقي منهم في قيد الحياة، إلى منازلهم. وستزداد الصعوبة عندما ستحاول الولايات المتحدة الدفع قدماً بترويج سلطة فلسطينية في غزة. ومن المحتمل أن يجبر موضوع المفاوضات السياسية الأميركيين على اتخاذ قرار استراتيجي، وما إذا كان عليهم الدخول في مواجهة مباشرة مع الحكومة الإسرائيلية؟

موشيه إعاد - جنرال احتياط والرئيس السابق لمديرية
التنسيق الأمني الإسرائيلي في الضفة الغربية؛ محاضر في
كلية الجليل الغربي؛ المستشار السابق لوزارة الأمن الإسرائيلية
للشؤون العربية؛ الحاكم العسكري السابق لجنين وبيت لحم
"مكور ريشون"، 2024/1/10

جنوب أفريقيا ليست هي التي تقف حقاً
خلف الدعوى القضائية في لاهاي

- من المقرر أن تعقد محكمة العدل الدولية في لاهاي، في نهاية هذا الأسبوع، اجتماعاً تمهيدياً يتم خلاله الاستماع إلى ادعاءات جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، تحضيراً لـ "المدولة الكبرى" التي سيتم فيها اتهام إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية خلال حرب "السيوف الحديدية".
- بهدف كتابة الشكوى، ومحاولة بلورة الادعاءات كي تتحول إلى صورة مرعبة تُظهر إسرائيل كدولة قاسية، وقُرت السلطة الفلسطينية لجنوب أفريقيا مخزوناً من المعطيات العددية بشأن ما يدور في قطاع غزة منذ بداية القتال. ويتضح من هذه الأرقام، ظاهرياً، أنه قُتل في القطاع، حتى بداية كانون الثاني/يناير 2024، 21.110 إنساناً، من ضمنهم 7.729 طفلاً، وإصابة 55.243 إنساناً بدرجات متفاوتة من الجراح. إلى ذلك، يُزعم أن إسرائيل دمرت 355 ألف منزل، وقامت بتهجير 1.9 مليون إنسان، "في الوقت الذي قامت بإفراغ مخلفات البناء والركام في محيطهم".
- السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هي علاقة جنوب أفريقيا، التي تبعد عن المنطقة نحو 4000 كيلومتر، بالاتهامات ضد إسرائيل؟ رداً على الادعاءات المتعلقة بتدخل هذه الدولة المحير، ادّعت جنوب أفريقيا أن لها الحق في اتخاذ هذا الموقف ضمن إطار ما يُطلق عليه في القانون الدولي Erga Omnes ("في مواجهة الجميع")، بمعنى أن أي دولة من الدول التي وقّعت الاتفاقية بشأن الإبادة الجماعية، لها الحق في تقديم الشكوى ضد أي دولة أخرى يشتبه في ارتكابها هذه الجريمة.

• يبدو هذا التبرير بريئاً، لكنه بعيد كل البعد عن الحقيقة. فمن بادر وشجع على تقديم الشكوى هي السلطة الفلسطينية بقيادة أبو مازن. فالسلطة الفلسطينية تحاول، على مدى عقود، وبصورة منهجية، الإضرار بإسرائيل، باستخدام القانون الدولي، إما عن طريق ادعاءات مختلفة، وإما من خلال اللجوء إلى مختلف المحاكم والمؤسسات للمطالبة بالتحقيق مع إسرائيل، أو فرض العقوبات عليها، لكن سعيها لم ينجح حتى الآن. لقد قامت إسرائيل بتوبيخ أبو مازن أكثر من مرة، وحذّرت من أنه إذا واصلت السلطة تقديم الشكاوى والإزعاج، فإن الامتيازات الممنوحة لمسؤولي السلطة ستسحب منهم. وهذا ما أجبر أبو مازن على الاختيار بين مواصلة الاحتفاظ ببطاقة هوية الـVIP وبين تقديم الشكاوى...

• في ظل عملية التفكك المستمرة للسلطة، يبدو أن الإجراءات التي تتخذها هذه السلطة ضد إسرائيل في الأعوام الأخيرة بلغت حد المضايقات والإزعاج، بعد فشلها في تحويل خيار "الإرهاب" إلى تهديد استراتيجي حقيقي لوجود إسرائيل. يضاف إلى ذلك القناة الإعلامية والدعائية التي استثمرت فيها السلطة موارد هائلة من الوقت والمال ومجموعة من الخبراء والمحللين، على أمل أن يدفع العالم بإسرائيل إلى الزاوية، أخفقت وفشلت بعد وفاة صائب عريقات. وبالتالي باتت أهم أدواتها في جعبة السلطة لمناهضة إسرائيل غير ناجعتين.

• لكن السلطة تحاول الآن القيام بحيلة جديدة: لقد لجأت إلى صديقتها، جنوب أفريقيا، لكي تقوم هذه الأخيرة بتقديم الدعوى في محكمة العدل الدولية، نيابةً عنها. هناك سابقة على هذا النحو، حدثت في سنة 2019، حين قامت غامبيا برفع دعوى على ميانمار في المحكمة بسبب جرائم ضد الإنسانية ارتكبت على أراضيها، كما توجد حالة منذ سنة 2023، حين قامت كندا بتقديم شكوى ضد سورية بتهمة التنكيل بسكانها. وقبل اللقاء التمهيدي المذكور في بداية المقال، وسّعت جنوب أفريقيا نشاطها، وأمرت أعضاء طاقمها الدبلوماسي في تل أبيب بالعودة إلى بلدهم، ويبدو أن هذا السلوك يوضح لنا أن من يحرك الخيوط في هذا الجانب هي السلطة، لا جنوب أفريقيا نفسها.

• رفعت إسرائيل حاجبها تعجباً، ليس فقط لأن التجارة الواسعة والمثمرة بين البلدين مهددة هنا فحسب، بل لأن إسرائيل تشعر بنكران جميل استثنائي من جانب الأفارقة. فبحسب مصادر أجنبية، إسرائيل ساعدت جنوب أفريقيا، في السبعينيات من القرن الماضي، على الحصول على قدرات نووية، وفي الثمانينيات، ساعدتها في حربها في ناميبيا، وعندما قاطع العالم جنوب أفريقيا في سنة 1987، كانت إسرائيل من ضمن الدول، المعدودة على الأصابع، التي حافظت على علاقات معها، وظلت ترفض فرض العقوبات عليها حتى النهاية تقريباً. وعلى الرغم من كل هذا الجميل، باتت جنوب أفريقيا اليوم مستعدة للقيام بكل ما يمكنها القيام به من أجل عناصر "حماس" الفلسطينيين، وتناسي كل ما قامت به إسرائيل من أجلها.

• لأول مرة، ستضطر إسرائيل إلى المثل أمام المحكمة مع دهاقنة القانون من أجل دحض هذه الادعاءات الكاذبة، واحداً إثر الآخر، ومن أجل حماية مكانتها القانونية الدولية إزاء التهديد باعتقال جنود وضباط الجيش الإسرائيلي. ستقوم إسرائيل، طبعاً، برفض اتهامها بالإبادة الجماعية، وتتعامل معها كما لو كانت افتراء ضدها يشبه المؤامرات التي كانت تحاك ضد اليهود في الماضي السحيق، وفي مواجهة هذه الاتهامات، ستقوم بعرض "مجازر" السابع من تشرين الأول/أكتوبر، بصفتها واحدة من "أبشع الجرائم التي نفذها فلسطينيون ضد الإنسانية"، وستبرز "الفضائح" التي خُطف فيها الرضع والشيوخ وذوي الحاجات الخاصة والمرضى والناجون من المحرقة الأبرياء. وسيتلخص دفاع إسرائيل في عبارة "ما هو الاسم الذي ستطلقونه على هذه الأفعال، إذا كنتم ستسمون ما تقوم به إسرائيل في غزة إبادة جماعية؟"

• في حربها ضد "حماس"، تمتلك إسرائيل المبرر الأخلاقي الأهم، بأنها دولة ترغب في الحياة، وتسعى لبذل أقصى جهودها للحد من الضرر اللاحق بالمدنيين الأبرياء، لكن ليس من المؤكد أن يصمد هذا الادعاء على الإطلاق في وجه هذه المحكمة المتحيزة أصلاً ضد إسرائيل. لا يزال من السابق لأوانه تحديد مجرى المناقشات الأولية التي قد تستمر أعواماً عديدة، لكن من الواضح حتى الآن أن نتيجتها لن تشبه الحد الأدنى مما تسعى السلطة

الفلسطينية لتحقيقه: أي زوال الكيان الصهيوني من الوجود. إن التوبيخ والعقوبات القاسية ضد إسرائيل من طرف هيئة القضاة لن تكون سوى "عزاء المحرومين"، ولن ينجم عنها سوى رضى موقت ولحظي، إذا ما قورن بالهدف الأصلي للدعوى.

● على الرغم من ذلك، ونظراً إلى أن الأعمال القتالية في غزة قد تتحول إلى حرب متعددة الساحات، فإن إسرائيل لن تكون قادرة، بعد الآن، على الجلوس مكتوفة الأيدي في ظل مضايقات الفلسطينيين لها في الحلبة الدولية، وفتح جبهة إضافية تستنزف انتباهها وطاقاتها. على إسرائيل، منذ الآن، العمل ضد السلطة الفلسطينية، لأنها الداعية الرئيسية إلى هذه المحكمة الصورية، وأن توضح للسلطة أنه لا يمكنها الإمساك بالعصا من طرفيها مجدداً. إن التحذيرات الموجهة إلى زعماء السلطة الفلسطينية بعدم الاستمرار في الشكوى والمضايقة، أثمرت فعلاً في الماضي، ويجب أن نعود إلى استخدامها كأدوات ضغط لا لبس فيها؟ والتهديدات التي تنطوي على بنود، مثل إلغاء الإعفاء من دفع الضرائب، ووقف التحويلات المالية الكبيرة إلى خزينة السلطة، وتحصيل الديون باسمها بمئات الملايين من الشواكل، ومجموعة من الامتيازات والإعفاءات، يجب أن تكون أدوات ناجعة تحقق المراد منها.

● في نهاية المطاف، يعرف أبو مازن ومن يخلفه جيداً أن الكيان الهزيل الذي يترأسونه لن يتفكك بسبب نشاطات وحدات "يمام" و"دوفدوفان" في مناطق A [الوحدات المكلفة عمليات الاقتحام وتنفيذ الاغتيالات في مراكز المدن والمخيمات الفلسطينية]، بل عندما يتوقف تدفق الأموال من إسرائيل، ويتوقف تعاونها معهم.

التصعيد أثبت الحاجة إلى نزع كامل للسلاح من أغلبية المناطق الواقعة جنوبي بيروت ومسافة الـ 5 كلم غير كافية

- منذ اغتيال صالح العاروري في بيروت في الأسبوع الماضي، برز تصعيد للقتال على طرفي الحدود. يحاول الحزب ضرب أهداف عسكرية استراتيجية في إسرائيل، والجيش الإسرائيلي يركز على معركة منسقة لضرب بنى تحتية مركزية يتمركز فيها الحزب. في اليومين الأخيرين، نسبت وسائل الإعلام اللبنانية إلى الجيش الإسرائيلي استهداف قادة رفيعي المستوى وناشطين في حزب الله. وفي الأساس، تستهدف إسرائيل الوجود الاستراتيجي لحزب الله، وليس إبعاد تهديدات الحزب القريبة من السياج الحدودي. بالإضافة إلى ذلك، نسبت إلى الجيش هجمات مركزة على خلايا الصواريخ المضادة للدروع. وعلى الرغم من بروز التصعيد، لكنه ما زال مضبوطاً، ومسيطرًا عليه جيداً من الطرفين، اللذين من الواضح أنهما لا يسعيان، ولو عن طريق الخطأ، للتدهور نحو حرب شاملة ستلحق الضرر بسكان بيروت وتل أبيب.
- يوضح هذا الأمر أن على إسرائيل المطالبة، ليس فقط بإبعاد قوة الرضوان عن الحدود، بل إبعادها إلى ما هو أبعد. وفي الواقع، إبعاد فرقة النخبة في حزب الله إلى مسافة 5 كلم عن الحدود يمكن أن تكون كافية، وهذا ما يجري فعلاً حالياً، لكنها غير كافية بالنسبة إلى الصواريخ المضادة للدبابات، التي يطلقها الحزب بدقة كبيرة، ومن مسافات أبعد بكثير. حالياً، يجري الحديث عن 8 كلم، ومستقبلاً، يمكن أن تكون المسافة أبعد بكثير. لذلك، فإن المطالب الإسرائيلية فيما يتعلق بـ"اليوم التالي للحرب" في الشمال، يجب أن تكون أكثر تشدداً مما كان يُعتقد في البداية.
- وجود مئات المسيرات في حوزة حزب الله، يشكل مشكلة إضافية. وحتى لو طبق الحزب القرار 1701 الذي أنهى حرب لبنان الثانية [حرب تموز/يوليو

2006] حرفياً، فإن هذا لن يضمن أمن سكان الجليل الأعلى. المسيرة التي انفجرت هذا الصباح (الثلاثاء) في داخل قيادة المنطقة الشمالية هي دليل على ذلك. صحيح أنها لم توقع إصابات، ولم تتسبب بأضرار تقريباً، لكن التهديد الذي تشكله المسيرة التي حلقت على علو منخفض، يجعل من الصعب اعتراضها، هو تهديد خطر، ويفرض إبعاد الترسانة مسافة كيلومترات كثيرة شمالي نهر الليطاني. بهذه الطريقة، على الأقل، سيكون هناك تحذير قبل انفجار المسيرات التي تستهدف إسرائيل.

- الأسلحة الجديدة والدقيقة لدى حزب الله تفرض، ليس فقط إبعاد مسلحي حزب الله عن الحدود، بل نزعاً كاملاً للمسيرات والصواريخ المضادة للدروع، البعيدة المدى، وصواريخ كروز، من معظم المنطقة الواقعة جنوبي بيروت. وزير الخارجية الأميركي سمع هذه المطالب، خلال زيارته لإسرائيل، من وزير الدفاع يوآف غالانت، ومن رئيس الأركان اللواء هرتسي هليفي، ومن قائد المنطقة الشمالية أوري غوردين، الذين من الواضح لهم أن إبعاد قوات الرضوان عن الحدود لن يحل المشكلة.
- والسؤال المطروح: هل حسن نصر الله والإيرانيون مستعدون لقبول قرار نزع السلاح بضغط من المواطنين اللبنانيين الذين لا يؤيدون حزب الله؟ حتى الآن، يبدو أن الحزب مستعد، حتى إنه يريد التحاور مع الوسطاء الأميركيين والفرنسيين. هناك أمران يمكن أن يؤثر، أكثر من أي شيء آخر، في استعداد الحزب للتوصل إلى حل جديد: الأول، الطريقة التي ستنتهي بها المواجهات في غزة؛ والثاني، له علاقة بمدى تصميم إسرائيل على المناورة في الجنوب اللبناني، إذا أصرّ حزب الله على الحفاظ على وجود عسكري يسمح له بمهاجمة مستوطنات وأهداف في الشمال بصورة فجائية، من دون سابق إنذار.

[هليفي: بعد أن خاض جنود الجيش الإسرائيلي قتالاً في قطاع غزة، باتوا يعرفون كيف يفعلون الأمر نفسه في لبنان، إذا ما اضطرت إسرائيل إلى ذلك]

”يديعوت أحرونوت“، 2024/1/11

قال رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال هرتسي هليفي إن جنود الجيش الإسرائيلي، بعد أن خاضوا قتالاً في قطاع غزة، باتوا يعرفون كيف يفعلون الأمر نفسه في لبنان، إذا ما اضطرت إسرائيل إلى ذلك.

وجاءت أقوال هليفي هذه خلال قيامه بزيارة لمجموعة من الجنود الإسرائيليين في وسط قطاع غزة أمس (الأربعاء)، أجرى خلالها تقييماً لآخر الأوضاع هناك.

وقال هليفي، مخاطباً الجنود الإسرائيليين: ”إن المعركة طويلة، وهناك العديد من الجبهات، ولدينا تحديات كثيرة. إنني أرى قدراتكم، وأعلم جيداً أنكم ستعرفون كيف تتعاملون مع أي مشكلة في غزة، لا يوجد كيلومتر مربع واحد في غزة لا نعرف كيف ندخل إليه ونفككه. وبعد الذي فعلتموه هنا، لا توجد قرية أو مكان في لبنان لا يمكنكم الدخول إليه وتدميره. إذا ما تطلب الأمر، سنقوم بنشركم في الأماكن الصحيحة، وستفعلون ما هو ضروري هناك أيضاً، ضمن حرب طويلة على الجانب الآخر، وسنخرج بنتائج جيدة“.

وذكر بيان صادر عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي أن هليفي أجرى تقييماً لآخر الأوضاع في وسط قطاع غزة مع قائد المنطقة العسكرية الجنوبية اللواء يارون فينكلمان، وقائد الفرقة 36 العميد دادو بار خليفة، وقادة آخرين. ونقل البيان عن هليفي قوله: ”إن هذا القتال يدور في مساحة معقدة للغاية، تحت الأرض وفوقها. والعدو استعد منذ فترة طويلة جداً للدفاع بطريقة منظمة“. وأضاف: ”إن الجيش الإسرائيلي يقاتل في منطقة سكنية مدنية فيها العديد من المنازل، وهي منطقة معقدة للغاية للقتال“.

من ناحية أخرى، اعتبر هليفي أن تفكيك وتفجير منظومة الدفاع في محور فيلادلفي [محور صلاح الدين] مهمة معقدة للغاية، وأكد أن الجيش يقوم هنا بعمليات لم يقم بها من قبل، وأشار إلى خسائر الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، معتبراً أن الشيء الوحيد المتبقي للقادة هو التعلم واستخلاص العبر اللازمة.

[محافظ بنك إسرائيل المركزي يحث نتنياهو على ملاءمة الميزانية العامة للدولة في ظل الحرب المستمرة على غزة]

”يديعوت أحرونوت“، 2024/1/11

حثَّ محافظ بنك إسرائيل المركزي البروفيسور أمير يارون رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على ملاءمة الميزانية العامة للدولة في ظل الحرب المستمرة على غزة، وذلك لتعزيز ثقة الأسواق العالمية بالاقتصاد الإسرائيلي والحفاظ على متانته، وأكد أنه لا مفر من زيادة الضرائب.

وأكد يارون في رسالة بعث بها إلى نتنياهو أمس (الأربعاء) أنه يجب اتخاذ إجراءات فعلية وشفافة لتقليص النفقات وزيادة الإيرادات في ميزانيتي العامين الجاري والمقبل. ودعا إلى تشكيل لجنة عامة لحصر حاجات إسرائيل الأمنية وإعداد خطة لميزانية ملائمة متعددة السنوات.

وكتب يارون في الرسالة: ”في ضوء المهلة القصيرة بالإضافة إلى الإنفاق من الميزانية العامة من دون اتخاذ خطوات لزيادة الإيرادات بشكل دائم، مثل زيادة ضريبة القيمة المضافة وإلغاء نية منح نقاط الائتمان للآباء والأمهات الذين لديهم أطفال حتى سن 3 أعوام، أو غيرها من التدابير المتوقعة، لتوليد إيرادات ذات نطاق مماثل، لا أرى كيف يمكن إجراء التعديلات اللازمة في الميزانية العامة“.

ولفت إلى أنه من أجل تعزيز الثقة بالاقتصاد الإسرائيلي والحفاظ على صلابته، من الضروري اتخاذ قرار الآن، بطريقة ملزمة وشفافة علنية بشأن تعديلات شاملة في الميزانية، تشمل خطوات حقيقية لخفض النفقات، و/أو زيادة الإيرادات في ميزانية 2024 وميزانية 2025، وتنفيذ جزء كبير منها على الفور.

وكان نتنياهو أجرى أمس مناقشة مع وزير المال الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش وكبار المسؤولين في وزارة المال، استعداداً لطرح تعديل ميزانية 2024 لموافقة الحكومة، وذلك بعد أن عرضت عليه في بداية الأسبوع الحالي التخفيضات الرئيسية المقترحة في ميزانية الدولة العامة المعدلة لسنة 2024، والتي ستصل إلى نحو 20 مليار شيكل. وعلى غير العادة، لم تتم دعوة محافظ بنك إسرائيل المركزي، الذي يُعتبر بمثابة المستشار الاقتصادي للحكومة، إلى هذه المناقشة. وتمت دعوة يارون لحضور اجتماع الحكومة الذي من المتوقع أن يُعقد اليوم (الخميس). وادّعى سموتريتش في المناقشة أنه بلّغ المحافظ تشكيل الميزانية، وأنه نسّق معه الخطوات.

وخلال الجلسة مع سموتريتش وكبار مسؤولي وزارة المال، استخدم نتنياهو حق النقض ضد اثنين من الإجراءات الرئيسية التي اقترحتها وزارة المال، وهما زيادة ضريبة القيمة المضافة بنسبة واحد في المئة وإلغاء الإعفاءات الضريبية لعاملين، هم آباء لأطفال من سن 0 إلى 3 سنوات.

وقال نتنياهو إنه يعارض بشدة زيادة الضرائب، ويطلب طرح بدائل، كما أنه لا يوافق على إلغاء الإعفاءات الضريبية التي كان وعد بها في حملته الانتخابية، وعلى درس إمكان رفع ضريبة القيمة المضافة بنسبة واحد بالمئة سنة 2025.

[تقرير: السفير السعودي في بريطانيا: لا نستطيع
التطبيع مع إسرائيل من دون قيام دولة فلسطينية]

”معاريف“، 2024/1/11

قال السفير السعودي لدى بريطانيا الأمير خالد بن بندر إن المملكة العربية السعودية ما زالت مهتمة بتحقيق اتفاق التطبيع مع إسرائيل، بعد أن تنتهي هذه الأخيرة من الحرب التي تشنها ضد حركة ”حماس“ في قطاع غزة.

وجاءت أقوال بن بندر هذه في سياق مقابلة أجرتها معه إذاعة BBC البريطانية الليلة قبل الماضية، وأكد فيها أيضاً أن الرياض لا تزال منفتحة على إقامة علاقات مع إسرائيل، بشرط أن تكون جزءاً من حل الدولتين.

وبشأن التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، قال بن بندر: "بالتأكيد هناك اهتمام بهذا الأمر منذ سنة 1982 وما قبلها. نحن نسعى لذلك منذ فترة طويلة، وعلى استعداد لقبول إسرائيل منذ فترة طويلة، إنها حقيقة قائمة، وعلينا التعايش معها. لكننا لا نستطيع التطبيع مع إسرائيل من دون قيام دولة فلسطينية".

وأضاف بن بندر إنه قبل يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت المناقشات من أجل هذا الغرض جارية منذ فترة. وقال: "لا يمكنني الخوض في تفاصيل ما تمت مناقشته، لكن الأمر كان قريباً، ولم يكن هناك شك. بالنسبة إلى الرياض، فإن نقطة النهاية، بالتأكيد، تتضمن ما لا يقل عن قيام دولة فلسطين المستقلة. ولا نزال، حتى بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، نؤمن بالتطبيع، إلا إنه لا يأتي على حساب الشعب الفلسطيني".

وتجنّب بن بندر الرد على سؤال عما إذا كان ممكناً أن تكون حركة "حماس" جزءاً من الدولة الفلسطينية المستقبلية، قائلاً: "إن هناك دائماً مجالاً للتغيير، إذا كان لديك التفاؤل والأمل، لكن عندما يكون هناك صراع، فإن أول شيء عليك أن تدركه هو أن كلا الجانبين خسرا. وعندما يخسر الطرفان، يكونان على استعداد لتقديم تنازلات. ولا يوجد حل من دون تنازلات".

وانتقد المنظور المتطرف الذي قال إنه ميز الصراع لفترة طويلة، وأضاف أنه يجب على السلطة الفلسطينية أن تلعب دوراً في غزة ما بعد الحرب، وهو أمر رفضته الحكومة الإسرائيلية، ولكن من شبه المؤكد أن ذلك سيتطلب تدخلاً دولياً لتحقيق الاستقرار في القطاع، ومن دون شك، لا يمكن القيام بذلك من دون قبول الإسرائيليين ذلك.

وجاءت أقوال بن بندر بعد يوم واحد فقط من لقاء وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في مدينة العلا السعودية، حيث أشار كلاهما إلى أن محادثات التطبيع لا تزال ممكنة.

وقال بليكن للصحافيين، قبل مغادرته المملكة يوم الاثنين الماضي: "هناك اهتمام واضح في المنطقة بتحقيق ذلك [التطبيع]، لكن هذا سيتطلب إنهاء الصراع في غزة، وسيتطلب بوضوح أيضاً أن يكون هناك مسار عملي لقيام دولة فلسطينية".

وذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية أن ولي العهد السعودي شدّد، من ناحيته، على أهمية وقف الأعمال العدائية في غزة وتشكيل مسار من أجل السلام. وأضافت أن ولي العهد أكد ضرورة استعادة الاستقرار وضمن حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة "يديعوت أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

محمد عزة دروزة (1305-1404 هـ / 1887-1984 م):

سيرة ذاتية مقتطفة من مذكراته

تأليف: محمد عزة دروزة
تحرير وتقديم: وليد الخالدي
تدقيق وفهرسة: سمير الديك

محمد عزة دروزة: ولد في نابلس (1887)، وغدا من أبرز أعلام فلسطين والمشرق طراً في القرن العشرين. عاصر العهود العثمانية والفيصلية السورية (1919 - 1920) والانتدابية وما بعد الانتداب. انتسب إلى جمعية الفتاة السرية (1915)، وساهم في تأسيس حزب الاستقلال في دمشق (1919) وفي القدس (1932). ساهم في تأسيس مدرسة النجاح بنابلس في العشرينيات، وتولّى مديرية الأوقاف الإسلامية بالقدس في الثلاثينيات. أدار الثورة الكبرى المسلحة بزعامة الحاج أمين الحسيني ضد التقسيم (1937-1939). شارك في قيام الجمهورية العربية المتحدة (1958-1961)، وذاق السجن والهجرة من الوطن، وألّف نحو 50 كتاباً، عدا عن مئات المقالات في التاريخ الإسلامي والعربي والفلسطيني القديم والحديث) والدين واليهودية، كان مسك ختامها «مذكراته». ينتمي إلى رجيل قائد عروبي. توفى سنة 1984 في دمشق حيث دفن رحمات الله عليه.

شرح دروزة في تدوين يومياته سنة 1932، وعكف على تبييضها في أواخر السبعينيات في دمشق، وتولّى طباعتها الناشر التونسي الفذّ الحبيب اللّمسّي. وصدرت في بيروت (دار الغرب الإسلامي) سنة 1993 في ستة مجلدات (بلغ عدد صفحاتها 4242) بعنوان «مذكرات محمد عزة دروزة 1305هـ-1404هـ/1887م-1984م»، وهي تعتبر من أهم المصادر الأولية للمتخصصين بتاريخ فلسطين والحركة العربية في البلاد الشامية في القرن العشرين. ولحرصنا على تعريف الأجيال العربية الصاعدة بالكاتب أسقطنا من المذكرات الأم ما لم نعتبره من باب السيرة الذاتية فجاء النص الأصلي في هذه المقتطفات التي وضعنا لها مقدمة تشرح نهجنا في اختيارها وتتضمن لمحات عن بعض نواحي نشاط دروزة السياسي والقلمي طوال حياته المديدة.

